

Notice No. : 1-2022
Date : 19/05/2022
To : All licensed entities and licensed securities and commodities exchanges markets (LFIs)
Subject : Implementation of Targeted Financial Sanctions (TFS) on UNSCRs 1718 (2006) and 2231 (2015)

1-2022 : تعميم رقم
19/05/2022 : التاريخ
إلى : كافة الشركات المرخصة وأسواق الأوراق المالية والسلع المرخصة
الموضوع : تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة بشأن قرار مجلس الأمن رقم 1718 (2006) و 2231 (2015)

After greetings,

بعد التحية،

This is in continuation of earlier notices on the subject of implementing TFS and PF provisions.

استكمالاً لما ورد بالإشعارات السابقة حول تنفيذ قرارات العقوبات المالية المستهدفة TFS وتمويل التسليح PF .

All LFIs are required to fulfill the following Targeted Financial Sanctions (TFS) obligations in accordance with Cabinet Decision No. 74 of 2020 for UNSCRs 1718 (2006) and 2231 (2015). The requirements include:

يجب على كافة المؤسسات المالية بأن يستمروا في استيفاء التزامات العقوبات المالية المستهدفة التالية (TFS) وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 74 لسنة 2020 بشأن قرارات مجلس الأمن رقم 1718 (2006) و 2231 (2015):

- Implement screening procedures on all parties of a financial transaction or provided services, to ensure they are not linked with persons or entities or organizations listed under UNSCR 1718 (2006) and 2231 (2015).

-القيام بعمليات التدقيق على كافة أطراف المعاملات المالية أو الخدمات المقدمة، للتأكد من عدم ارتباطها بأشخاص أو كيانات أو منظمات مدرجة بموجب قرار مجلس الأمن 1718 (2006) و 2231 (2015).

- Implement Enhanced Due-Diligence (EDD) procedures on all Financial Transactions, including trade transactions, linked to relevant countries.

-تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة (EDD) على العمليات المالية المبنية على التجارة المرتبطة بالدول المعنية.

-Verification of cross-border transactions suspected of being related to unauthorized trading of Dual-Use Goods.

-التحقق من المعاملات العابرة للحدود التي يشتبه ارتباطها بتجارة غير مصرح لها للسلع ذات الاستخدام المزدوج.

- Report without delay all confirmed or potential matches related to any designated individuals or entities designated pursuant to the above-mentioned UNSCRs. Reporting covers:

- Report any confirmed match by raising a Funds Freeze Report (FFR) via GoAML within 5 business days from implementing any freeze measures
- Report any potential match by raising a Partial Name Match Report (PNMR) via GoAML within 5 business days from implementing any suspension measures .
- Report any suspicious transactions or activity that might be related to designated individuals or entities pursuant to above-mentioned UNSCRs by raising an STR/SAR via GoAML to the UAE Financial Intelligence Unit .

Dual-Use Items

The UAE has in force regulation on the Export and Import Control of Dual-Use Items. The regulation details the licensing and reporting requirements for companies involved in the import, export, transit and trans-shipment of all types of Dual-Use Items that come under the UAE's jurisdiction.

All LFIs are required to ensure that customers dealing in Dual-Use Items have a valid permit to conduct such trades. The Executive Office for Control & Non- Proliferation (formally known as The Executive Office of the Committee for Goods & Materials Subjected to Import & Export Control) has made available on its website the list of Dual-Use Items "UAE Control List" as per Cabinet Resolution No. 50 for 2020 concerning the control list annexed to Federal Law No. 13 for 2007 relating to commodities

-الإبلاغ بدون تأخير عن جميع التطابقات المؤكدة و المحتملة بشأن أشخاص أو كيانات مدرجة على قرارات مجلس الأمن المذكورة أعلاه. وتشمل إجراءات الإبلاغ التالي:

- الإبلاغ عن أي تطابق مؤكد برفع تقرير تجميد الأموال عبر المنصة الرقمية GO AML في غضون 5 أيام عمل من إجراء التجميد.
- الإبلاغ عن أي تطابق محتمل عن طريق رفع تقرير تطابق الاسم الجزئي عبر المنصة الرقمية GO AML في غضون 5 أيام عمل من إجراء التعليق.
- الإبلاغ عن أي معاملات أو أنشطة مشبوهة التي قد تتعلق بأشخاص أو كيانات مدرجة حسب قرارات مجلس الأمن المذكورة أعلاه برفع تقارير المعاملات المشبوهة أو تقارير الأنشطة المشبوهة عبر المنصة الرقمية GO AML لوحدة المعلومات المالية في دولة الإمارات.

المواد ذات الاستخدام المزدوج

لدى دولة الإمارات العربية المتحدة أنظمة سارية لمراقبة الاستيراد والتصدير للمواد ذات الاستخدام المزدوج. تفصل الأنظمة متطلبات الترخيص والإبلاغ بشأن الشركات المشاركة في الاستيراد والتصدير والعبور وإعادة الشحن لجميع أنواع المواد ذات الاستخدام المزدوج التي تخضع تحت السلطة القضائية الإماراتية.

يتعين على كافة المؤسسات المالية المرخصة التأكد من أن العملاء الذين يتعاملون في المواد ذات الاستخدام المزدوج لديهم تصريح صالح لإجراء مثل هذه الصفقات. أتاح المكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار (المكتب التنفيذي للجنة السلع والمواد الخاضعة للرقابة على الاستيراد والتصدير سابقاً) على موقعه الإلكتروني قائمة المواد ذات الاستخدام المزدوج "قائمة السلع والمواد الخاضعة للرقابة" وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 50 لعام 2020 في شأن جدول السلع الاستراتيجية الملحق بالقانون الاتحادي رقم 13 لسنة 2007 بشأن السلع الخاضعة لرقابة الاستيراد والتصدير والمواد الكيميائية ذات الاستخدام المزدوج الخاضعة لرقابة الاستيراد والتصدير.

subjected to import and export control and Dual-Use chemicals subject to import and export control.

Guidance

The Executive Office for Control & Non-Proliferation has published a number of guidance documents in relation to targeted financial sanctions. LFI's can refer to the following guidance documents:

- Typologies on the circumvention of Targeted Financial Sanctions against Terrorism and the Proliferation of Weapons of Mass Destruction,
- Guidance on Counter Proliferation Financing for FIs, DNFBPs, and VASPs,
- UAE Strategic Review on Targeted Financial Sanctions Case Studies 2019-2021

All LFI's should prevent the provision of any financial transaction or services that could contribute to the evasion of Targeted Financial Sanctions imposed pursuant to UNSCR 2231 (2015) and UNSCR 1718 (2006).

If you require any further information, please email amlafc@sca.ae

All LFI's are required to comply with the mentioned requirements upon the issuance of this notice.

Regards,

الإرشادات

قام المكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار بنشر عدة إرشادات فيما يتعلق بالعقوبات المالية المستهدفة. يمكن للمؤسسات المالية المرخصة الرجوع للمستندات الإرشادية التالية:

- أنماط الالتفاف على العقوبات المالية المستهدفة المرتبطة بالإرهاب وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل
- دليل إرشادي بشأن العقوبات المالية المستهدفة للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية
- الدراسة الإستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حول دراسات حالة العقوبات المالية المستهدفة 2019-2021

يجب على كافة المؤسسات المالية العاملة في الدولة أن تمنع تقديم أي معاملات أو خدمات مالية يمكن أن تساهم في التهرب من العقوبات المالية المستهدفة المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2231 (2015) وقرار مجلس الأمن 1718 (2006).

للمزيد من المعلومات ، يرجى إرسال بريد إلكتروني إلى amlafc@sca.ae

يتعين على كافة المؤسسات المالية العاملة في الدولة الامتثال للمتطلبات المذكورة عند إصدار هذا الإشعار.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،